

على (ع) : عَقَدَ النِّكَاحَ على أَجْرَةٍ سَمَّاها ، ولا يحلُّ النِّكَاحُ في الإسلام بِأَجْرَةٍ لَوِيَ الْمَرْأَةُ . لِأَنَّ الْمَرْأَةَ أَحَقُّ بِمَهْرِهَا .

(٨٤٣) وعن جعفر بن محمد (ع) أَنَّهُ قَالَ : مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ فَأَعْطاها بها عَبْدًا أَبَقًا ، يَعْنِي فِي حَالِ إِبَاقِهِ قَدْ عَرَفْتَهُ ، وَثُوبَ حَبْرَةٍ دَفَعَهُ لَهَا ، وَرَضِيَتْ بِذَلِكَ ، قَالَ : فَلَا بَأْسَ إِذَا ^(١) قَبِضَتْ الثَّوْبَ وَرَضِيَتْ الْعَبْدَ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، رَدَّتْ عَلَيْهِ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ لَهَا ، مَتَى أَصَابَتْهُ أَتَّخَذَتْهُ .

(٨٤٤) وعنه (ع) أَنَّهُ قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ بِصَدَاقٍ إِلَى أَجَلٍ ، فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ . وَلَكِنْ لَا بَدَّ أَنْ يُعْطِيَها شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، فَيَحِلَّ لَهُ نِكَاحُهَا ، وَلَوْ أَنْ يُعْطِيَها ثَوْبًا أَوْ شَيْئًا يَسِيرًا . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَلَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَيَبْقَى الصَّدَاقُ دَيْنًا عَلَيْهِ .

(٨٤٥) وعن علي (ع) أَنَّهُ قَالَ : فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً إِلَى أَجَلٍ مَسْمًى ، عَلَى أَنَّهُ إِنْ جَاءَ بِصَدَاقِهَا إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ . فَقَضَى بِأَنْ يُضْمَعَ ^(٢) الْمَرْأَةُ بَيْدَ الرَّجُلِ ، وَالصَّدَاقُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَفْسَخُ الشَّرْطُ نِكَاحَهُ .

(٨٤٦) وعن جعفر بن محمد (ع) أَنَّهُ قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً ^(٣) عَلَى صَدَاقٍ ، مِنْهُ عَاجِلٌ وَمِنْهُ آجِلٌ ، وَتَشَاحًا فِي الدِّخُولِ ، لَمْ تُجَبَّرِ الْمَرْأَةُ عَلَى الدِّخُولِ حَتَّى يَدْفَعَ لَهَا الْعَاجِلَ . وَلَيْسَ لَهَا قَبْضُ الْآجِلِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا . وَإِنْ كَانَ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فَهُوَ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ ، وَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ لَهُ حَدٌّ

(١) س - إن .

(٢) حش ي - البضع شكر المرأة والشكر نكاحها وقيل الفرج ، قال ابن السكيت يقال ملك فلان بضع فلانة .

(٣) س - حل المرأة .